

حول العمل الشرعي -

منذ أن طرقت علينا المستعجات السياسية تحديد موقف واضح مع مسألة العمل الشرعي، وبعدما تجمعت لدينا مجموعة من المؤشرات الأولية التي تنبئ بإمكانية الانتقال إلى مرحلة جديدة في عملنا الثوري. منذئذ ونحن ناقشنا ونقلب موضوع العمل الشرعي من كل جوانبه، ومحاولة منا لفهم كل أبعاده وانقاساته على تطورنا وتطور مجموع الحركة الثورية والدعماطية في بلادنا. لقد وضعنا على أنفسنا مجموعة من الأسئلة كان أهمها:

- ① كيف عالجت الماركسية والاحزاب الثورية هذه المسألة؟
- ② هل يسمح الوضع إلى الآن واحتمالات تطوره بإمكانية العمل الشرعي الثوري؟ وهل يفرض علينا ذلك بعض التقلبات؟
- ③ أين تقع هذه الخطوط في شروط تطورنا الخاص في مجموع عملنا بناء الحزب الثوري؟
- ④ ما هي سمات ومهام فترة الانتقال؟

وعلى هذه الأسئلة التي طرقتنا وطرقتنا العديد من الرفاق، سنحاول أن نؤدي بوجهة نظرنا بصورة مركزة وشاملة كلما أمكن. كيف عالجت الماركسية والاحزاب الثورية هذه المسألة؟ بحسب معرفتنا لم تعالج الماركسية هذا الموضوع معالجة مستقلة بذاتها، ولم تسمح بالتالي إلى وضع وصفا جاهزة تحدد على وجه الاطلاق الشروط التي ينبغي فيها على الثوريين أن يتقبلوا بالعمل الشرعي والشروط المناقشة التي ينبغي فيها ذلك. وهذا أمر طبيعي مبرر ومفهوم ما دامت للايديات الماركسية الثورية تلعب دائما اشكالية العمل الشرعي والسري ضمن اشكالية أوسع وهي ما نسميها بتقايما اشكال النضال والتي تحددها في الأخير السمات العينية لكل بلد وشروط النضال الثوري الملموسة في مرحلة معينة من تطور الصراع الطبقي فيه. وعلى هذا الاساس ودون مقارنة مع قبلنا، يمكن القول ان وصفا النظر الماركسية في موضوع الشرعية يستنتج استنتاجا - ان صح التعبير - من وجهة نظرنا العامة حول ارتباط تبدل اشكال النضال بتبدل شروط الصراع، والشروط الوحيدة الذي تلعبه الماركسية في هذا المجال هو ضرورة ارتباط كل اشكال النضال المستعملة بخصى تنمية عوامل الثورة الاجتماعية السياسية والالتزام بها دائما وممارسة.

ان الخبز والخبز فيما بعد لم ينقذ ايدا الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو العمالية التي كانت تتمتع بشرعيتها، بل على العكس من ذلك وفاخر به احيانا كعكس تاريخي مستكون له نتائج بعيدة في نجاح الثورة البروليتارية. وفي الاحتمال نظرا إلى الشرعية كخطوة ضرورية وهامة في توعية الطبقة العاملة وتنظيمها وتعبئتها للثورة. اما أنتقاد لينين - فيما بعد - فقد انقلب وبالقط على خالي هذه الاحزاب عن هدف الثورة بعدما أصبحت ضرورة مستعجلة ومهتمة آتية في الوضع السياسي. وانتقدنا على دعمها لبرجوازياتها وخضوعها المطلق للعمل الشرعي والبلاهة البرلمانية. لقد قيل وقتها ان الشرعية أفستت الاحزاب الاشتراكية. وفي الحقيقة فان الشرعية لا تقصد الا تفقد الاحزاب التي تكون مهتمة لذلك ايدولوجيا وسياسيا واجتماعيا.

حقا ان لينين أكد على سرية الحزب الثوري في روسيا الاوتوقراطية التي كانت تتعدم فيها الحريات السياسية الديمقراطية بل واستنتج من ذلك مجموعة من الخلاصات التنظيمية التي طبعها للينينية في المجال التنظيمي المركزي وشبكة الكوادر المحترفين الذين يشكلون علية التنظيم الثوري. الا ان لينين لم يفكر قط في جعل سرية الحزب شرطا مطلقا لثورته وجعلها فوق الى مان، المكان التي تناهت فيه الطبقة العاملة.

ان نظرية لينين في الحزب الثوري وفي النموذج التنظيمي الذي وضعه والذي يحتوي على العديد من السمات الروسية الخاصة لم يكونا وليدين او مشتقين من ضرورة العمل الشرعي. ولا كانت هذه اللوحة هي الموجه الرئيسي لنضالنا ولنموذجنا فمن المعروف ان معارضي لينين انفسهم لم يكونوا وقتها ضد سرية الحزب ولا كانوا مدافعين عن شرعيته. فالطلاق ان وجود الجدول اللينيني هما بعد من هذه النظرية اللبقة لنظرية الحزب الثوري، ففراغ لينين وجدله كانا مرتبطين بمفهومه العلمي عن دور الحزب في الصراع الطبقي وفي شروط اجتماع الثورتين الدعماطية والاشتراكية (فراغ لينين كان موجهها ضد النزعة الاقتصادية وضد محو الفوارق بين الطبقة والحزب، وضد ترك قيادة الثورة الدعماطية للبرجوازية). وفي هذه اللحظة الحاطفة تمكن الاستنتاج ان الماركسية ليست ضد الشرعية ولا مع السرية من حيث المبدأ، وانما تترك اشكالية الاختيار بين الاسلوبين او الجمع بينهما لتقدير الثوريين لشروط نضال العينية. الشرط الوحيد هو ان يتدمج هذا الاختيار مع هدف الثورة الاجتماعية السياسية. ولكننا (ونؤكده على هذا الاستنتاج فقط لاننا نناقش مقالهم بسرورة سادسة تعتبر ان لجوء الاحزاب الثورية إلى السرية هو حالة اضطرارية يفرضها عليهم استخدام الحريات الديمقراطية ولجوء الطبقات الحاكمة إلى العنف كلما شعرت بان الدعماطية قد باتت تهدر مالهها ووجودها بينما تعتبر العمل الشرعي هو بمثابة الحالة الاقل والاكثر البروليتاريا كلما كان ذلك ممكنا.

واذا كانت النهوض النظرية لا تقدم لنا وصفة جاهزة ترشحنا في تعقيدات الاختيار اللب للعلم الا الكيفية التي يجب ان نطرح بها المسألة مع الواجهة المبدئية، فان التجارب الثورية تكشف لنا هي الأخرى عن سبل متنوعة وعنية من حيث سبلها التكتيكية وتطبيقاتها العملية ونعترف مسبقا على اننا لا نتوفر على مواد كافية لتقديم صورة منفصلة على بعض هذه الفانج، ومع ذلك سنسدي بملاحظاتنا أساسيتين:

- الاولى: تقديمها كجواب على سؤال فرحته علينا مراجعة البلشفية وهو لماذا عارض لينين اتجاه تحويل الحزب إلى حزب شرعي؟ الثانية: تقديمها كحلقة من التجربة الفينامية التي نراها أقرب من بعض الجوانب إلى ما إليه تجربتنا في الوضع إلى الآن.
- اولا: مع المعروف ان لينين بعد هزيمة الثورة قد عارض في آني واحد ضد الاتجاه الذي كان يدعو إلى تهيئة الحزب السري والتحول إلى حزب شرعي، والاتجاه الذي كان يدعو إلى الانسحاب من البرلمان والذي لا يبري فائدة في استغلال الهوامش الشرعية والذي يهمننا هو الاتجاه الأول. لماذا عارض لينين الدعوة إلى الشرعية؟ في نظرنا يرجع ذلك إلى سببين: الاول هو ان اتجاه الشرعية كان يزعم ان زمن الثورة قد ولى وانتهى بعد انتفاضة 1905 وان الحفنة التي دخلتها روسيا القيصرية هي قمة التحول البرجوازي الدستوري الهادئ وهو يهدف بلزج العبارة إلى تحويل الحزب البلشفي من حزب ثوري إلى حزب ليبرالي معتدل.

والثاني هو أن الفترة نفسها كانت من أشد الفترات قسما ورجعية ضد القوى الثورية على وجه الخصوص بالرغم من كل الاصلاحات الدستورية. هذا في الوقت الذي لازالت فيه الطبقة العاملة تحتزن طاقات ثورية هائلة رغم ما اصابها من انكسار مؤقتة بعد هزيمة الثورة، وهذه بالقطر ما كان لينتج مجسده ويسير فيه وهو ما اثبتت الاحداث بعد زمن وجيز صحته ولحمة التآكيد اللينيني انجاهه.

ثانياً: اما التجربة الفيتنامية ها عدنا بنموذج آخر لم يكف فيه الشيوعيون باستغلال بعض الهوامش الثانوية في التشريعية وحسب كما فعل البلاشفة، بل تحتل البعد الشرعي لديهم مركز الثقل في النضال السياسي مستغلين في ذلك وجود حكومة شعبية في المتربول في اواسط الثلاثينات... ووجود تناقض عالمي ضد النازية والفاشية... والمجرب بالملاحظة ان الشيوعيين الفيتناميين تنازلوا مؤقتا عن نضالهم الاستراتيجي الاساسي الذي هو "استقلال فيتنام" في سبيل تدعيم وجودهم وتثبيتهم داخل اوسع الجماهير الكادحة من خلال مجموعة من التطلعات والمطالب الديمقراطية والاجتماعية، ولقد قم الفيتناميون فيما بعد هذه التجربة من نضالهم. يكونها كانت التعميد القوي الذي لولاها لما كان بإمكانهم حثوي الكفاح المسلح واستنهاض الجماهير في المراحل الثورية اللاحقة. هذه التجربة مفيدة لنا من الوجهة الاولى من حيث أهمية العمل الشرعي في مراحل معينة من تطور النضال الثوري ولقد تعميق ارتباط الحركة الثورية بالجماهير والثانية من حيث أهمية النضال الديمقراطي العام، ولو كان مصحوبا ببعض التنازلات الاساسية والمؤقتة ولقد تعبئة الجماهير واستنهاضها لمرحلة اعلى من النضال الثوري.

هكذا في نظرنا عالجنا الماركسية والاشتراكية الثورية مسألة العمل الشرعي وان الكلمة الأخيرة كما حاولنا ان نبين في كل ما قلناه هي الشرط الخاصة التي تحتازها الفراغ الطبقي في مرحلة معينة...
② فهل يسمح الوضع الواسع واحتمالات تطوره بإمكانية العمل الشرعي الثوري، وهل يفرض علينا بعض التنازلات؟
يتميز تحليلنا للوضع الواسع بما يلي:

قوى الجماهير الشعبية صراعا مزدوجا متراجعا ومنهجا في آفا واحد: من جهة صراع من أجل تدعيم العمود الوطني وتثبيت مكتسباتنا في الوحدة الترابية، وفي هذا الصراع تلتنق مهاج الجماهير الشعبية مع مصالح قوة اجتماعية اخرى تمثلها الدولة... وتتسفيد الجماهير من هذا الوضع بالضغط على الدولة باستخدام كل امكانياتها الدبلوماسية والعسكرية، والمالية لصالح مبركتنا الوطنية. ولتحصيل اللبنة السائدة قسطها من الاعباء والتلجيات التي تفرضها شروط المواجيد الوطنية... من جهة ثانية صراع ضد الطبقة السائدة ودولتها بهدف الثورة الاجتماعية والديمقراطية السياسية وهذا يفرض في شروط نسبة القوى الراهنة للنضال في سبيل مجموعة من الاصلاحات الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تسمى الحركة الجماهيرية وتمتثلها المرحلة نظالية أعلى. ولقد وقعنا في مقدمة هذه التطلعات مطلب انتخاب مؤسسات تمثيلية حقيقية، اي منبنة على حريات سياسية واسعة واعتبرنا هذه المطالب بمثابة الحلقة المركزية الوسطى بالارتقاء من مستوى الوعي الديمقراطي الثوري لدى الحركة الجماهيرية وتوسيع مجال تحركها ولتقوية أدوات نضالها واستعداداتها لها هو أعلى من المطالب والشعارات الثورية الاخرى...
هذه باختصار وجهة نظرنا في سمة المرحلة الراهنة، انها باحد المعاني مرحلة الاصلاحية الديمقراطية، والذي فرض طبيعتها تلك هو هذا التراكب "الاستثنائي" بين القلبية الوطنية وبين القلبية الاجتماعية والديمقراطية في شروط موازين قوى مختلفة خارجيا لصالح الاطروحة الانفعالية وداخلية لصالح الطبقة البرجوازية السائدة.

اي مدى ستردوم هذه المرحلة؟
طبعاً ليس من الجميع وليس بالامكان تحديد فترة زمنية معينة. فنعاقد هذه التناقضات وتأثيرها في قوة وسعة الحركة الجماهيرية وفي مبادرتها الثورية هو الذي يحدد لنا في نهاية التحليل اما تبدل الوضع واما استمراره. ولكن مع ذلك فاننا نرجح أن التطور سيكون بطيئا ومن هذه الوجهة تفترق مع الوضع الروسي الذي قد تنساعه عند لينين والذي كانت فيه ديناميكية الفراغ اللطيف بسديدة التوترو وكان الدور اللطيف للطبقة العاملة بارزا الى حد بعيد والذي انجمت عنها مجموعة من الظروف السائدة الاخرى كالحرب العالمية وحرايم القوميات المضطهدة الخ... قلنا نرجح التطور البطيء لسببين: اولاً ان وضع القلبية الوطنية لا يمتد بإمكانية حل سريع لها، وثانياً، وهذا هو الأهم للضعف الشديد في ارتباط القوى الثورية والديمقراطية بالحركة الجماهيرية، وللتأخر البارز في الوعي السياسي لدى قطاعات جماهيرية واسعة جدا وبالدرجة الأولى في البادية... ورغم هذا التوصيه فاننا لانقع سورا منبنا فاقلا بين برنامجنا التاكتيكي وبرنامجنا الاستراتيجي. فالمسألة كلها متوقفة على قدرة الحركة الجماهيرية، وعلى قدرة القوى الديمقراطية وسطها... اذا كان من الجميع ان القلبية الوطنية قد اعطت قاعدة مادية أكثر صلاحية للانفراج السياسي الواسع، وأنه بالتالي نستوقف بشكل ما الى حد ما على المدة وعلى الفترة التي تحتلها القلبية الوطنية، فانه من الجميع أيضا ان تاريخ الفراغ السياسي في المغرب قد شهد دائما هامتنا في الليبرالية بنمو بطيف حسب موازين القوى بين الطبقات المتصارعة، ولقد فسرت منطلقاتنا ذلك بسببين أولهما وأساسهما أن القوى الديمقراطية استمدت استقرارها ونزعتها من نضالها الوطني ضد الاستعمار التقليدي، وثانيهما ان خصوصية النظام الملكي في الهرم الاجتماعي جعله حاجة الى نوع من "التوازن السياسي" بعد الذي حله في الانقلاب بين... ونعتقد ان لهذا التوجه سيظل كاشفا في سياسة السلالة بل وسيشكل سمتها الاساسية في هذه المرحلة، ذلك أن التجربة قد أكدت أن الفراغ السياسي الذي تحدثه الكبت الكامل للحريات الديمقراطية يترك الباب مفتوحا على مراعيه لدور الجيش في بلد يعاني من أشد أشكال التطور المحصور.

هاتان سمتان: حركة وطنية لها مكانتها الجماهيرية التاريخية ونظام ملكي له خصوصيته في التطور السياسي والطبقة لبلدنا هما ما يفسران أيضا وجود هذا العاصم الليبرالي الذي قطع به المغرب طوالت حياته السياسية الحديثة وما يجر بالاصري إمكانية استقرار هذا العاصم في المستقبل... وما يتخفا على هذا الانتحاص هو العاصم الديمقراطي العام على الصعيد العالمي والذي يفرض على الاطراف الامبريالية نفسها محاولة صفها لاستباق اللازمة الثورية ان تكيف مع هذا الوضع... ان المرحلة النضالية المقبلة هي بكل تأكيد مرحلة انعتاق الشعوب المضطهدة من الوان الديكتاتوريات المطلقة... فاذا كانت مرحلة ما بعد الحرب هي مرحلة لاستقلالات سياسية، فأي المرحلة التي نعيشها هي مرحلة انظار الديمقراطية بعدا

التكامل او ذاك على الاشكال المطلقة للاضطهاد السياسي.

لكل هذه العوامل فاننا نعتقد با استمرار الهامش الليبرالي بل وامكانية توسعه. كيف يمكن ان يشملنا نحن هذا التوسع الليبرالي؟ وعبارة أخرى هل يمكن لنا نحن ايضا ان نتمتع بحقنا في التشريعية القانونية في ظل الشروط الراهنة؟ لقد تمانى تطورنا لهذا الموضوع قريبا من التجربة الليبيرية ومن عدة تجارب ثورية أخرى، وهو ان شرعيتنا ستأتي عبر مد حماهيري ثوري دونه حاجته على الاملات التشريعية القانونية كما هي مفروضة علينا اليوم... اذ ان الحياة وحاجات النضال الثوري قد اعطت طريقا آخر وامكانية أخرى لامتت نتيجة لمدهما هيري ساقط ولا ليعوق قوى لدينا، ولكن لعدة شروط في المعادلة السياسية العامة والتي بإمكاننا ويجب ان نستفيد منها حتى نأخذ مكاننا بجانب القوى الديمقراطية الأخرى ومهما كانت نوايا الحكم في حالة قبوله بشرعيتنا ومهما كانت اهدانه ومناوراته، فان العمل الحاسم في نظرنا يستحق في كل الاحوال هو الهمود السياسي الذي برهنا عليه والتضحيات الجماعية التي قد مناها كيمسار والتي بيونها ما كان يمكن حتى الحديث عن وجودنا فبالأحرى امكانية شرعيتنا. ونؤكده على هذه الحقيقة او على هذه الطريقة في التحليل لا لتغالي في قوتنا ولا لنخفل عن اهداف الحكم وملاحه في حالة قبول شرعيتنا. ولكن لكي لا نستخف بظهورنا ونفالاتنا ولكن نمتلك رؤية كفاحية للتطور... فالبدء الاول والاخير في الفراغ اللبقي هو ان الطبقات الحاكمة لا تقدم شيئا بالمجان ولا توزع الهبات والمنح، ولكنها تتعامل مع تناقضات موجودة وواقعية، والحال ان البطارغمة كل تناقضاته قد اثبت وجوده واثبت الحكم بان اسلوب القمع لا يمكن ان ينهي تمانا استمرارية. ومن هذا المنطلق وضعنا الشروط السياسية التي قدشنا عنها يمكن تفسير ووضع امكانية انتزاع حقنا في التشريعية... بعد هذا التحديد نرى ان الهامش الليبرالي الموجود في الساعة يتسع بوجودنا الشرعي ليغير من النفاق من اجل هذا الوجود... يتسع لوجودنا في الساعة مادنا تناهمل في المارخط نضال ديمقراطي عام "نحترم المقدسات" كما ينهك عليها القانون. وفي تقديرنا ان هذا المجال في التحرك من الناحية المبدئية واسع جدا ونعني بالوجهة المبدئية الحق القانوني في التعبير عن وجهة نظرنا والدفاع عنها. ولكن ليس بالضرورة وفي نقطة ما من الحق العملي في ترجمة وجهة نظرنا في كفايات جماهيرية ملموسة. ولكن يكون منطلقنا وانما نأخذ المثال من الواقع نفسه: فالتنظيمات الديمقراطية لها الحق في عقد مؤتمراتها ونشر برامجها واعدام صحفها والقيام بالدعاية لانكارها الادولوجية وعقد جمعياتها الجماهيرية والداخلية وترشيح ممثلينها والقيام بدعايتها الانتخابية والعمل في النقابات الموجودة او تأسيس نقاباتنا التي هي والقيام باضرابات نقابية واحتجاجية... الخ. الا ان هذا يتخلله اجراءات تعسفية دائما هنا وهناك ومفاتيح من شتى الانواع بل ومركبة ومع واسعة وخطيرة عندما يلمس النظام بان المرحمة الجماهيرية الفعلية قد تجاوز الحدود التي يستطيع التعامل معها من موقع قوة كما حلل اضرابات الكونغرس... الا ان هذه الاجراءات والمخزومات والمضايقات وصدات القمع اللخيرة والكبيرة لا يمكن لها ان تخفى عنا اطلاقا الفائدة الكبرى التي حينتها ونحنها القوى الديمقراطية في نفاها الشرعي هذا، ولا يمكن لها ان تحجب عنا التقدم الذي حلت عليه في ظل الشرعية في ارتباطها بالحركة الجماهيرية وهي لا تبهر بأي شكل من الاشكال الامتناع عن العمل الشرعي. بل العكس هو الصحيح ان العمل الشرعي هو السلاح الذي يسمح لهذه القوى بتطوير الفراغ ولونى هذه المجالات نلقها وان تمنع لدى الجماهير المقاومة والهمود والوعي الديمقراطي الحازم، اذن هناك مجال واسع للتحرك الديمقراطي من حيث المبدأ، لكن هناك ضغبات على مجالات تطبيقه العملية تبلغ نقطة الحدة ولا نتفجر عندما يبل هذا التحرك الديمقراطي الى مستوى نضال في الحركة الجماهيرية.

واذا قارنا بين هذا التحرك الديمقراطي والعملي الذي يسمح به الهامش الليبرالي خاصة بعد التطور الذي حله فيه خلال هذه المدة، وبين وضعنا الذاتي الذي يؤهلنا اليوم ولا في المدى القريب لمجابهات جماهيرية قوية ولو من المستوى الذي وصل اليه الاتحاد الاشتراكي نستكشف مدى الفروقة ومدى الاستفادة الطائلة التي نستفيدها نحن من العمل الشرعي، ولهذا نرى ان الهامش الحامي لا يتسع فقط لوجودنا الشرعي بل هو يفرغ علينا النضال من اجل هذا الوجود... هل سنقدم في ذلك تنازلا ما؟

لوان الوضع السياسي يعطينا امكانيات ثورية أخرى غير النضال الديمقراطي من اجل مؤسسات تمثيلية حقيقية لا يستعق موقفنا نعتة بالانتهازية والمبادئ. والحال فان تقديرنا للمرحلة وتناقضاتها والحركة الجماهيرية ولقدراتها والقوى الديمقراطية وامكانياتها بنيت حواب توجهنا الديمقراطي هذا كحلقة وصل ضرورية نحو مرحلة نغالية ثورية أعلى. انه واقعا من هذا الجانب يقضي الى حدمنا وافق التجربة الفيتنامية في أوائل الثلاثينات... لقد جمد الشيوعيون الفيتناميون مطالب استراتيجية الذي هو مطلب الاستقلال عن الاستعمار، واندفعوا للنضال الشرعي الديمقراطي الواسع باخل الهياكل الاستعمارية مما لها لهم للانغراس وسط الجماهير وقيادة نفاها الثورية في المراحل اللاحقة... فهل يجوز لنا ان نعت الشيوعيين الفيتناميين في هذه المرحلة بالشيوعيين الاملاسيين الاستعماريين؟ اليس هنا نخفي على الحقيقة والواقع؟!

ان المضمون الثوري لمطالبنا المرحلية يستمد من هدفنا الاستراتيجي الذي هو نفاخ الثورة الوطنية الديمقراطية وبناء المجتمع الاشتراكي... لكن من اجل ان نعطي لهذا المضمون قوة مادية حقيقية ومن اجل ان يكون الرطل بين التاكيد والاستراتيجية رطلا ماديا وليس لفظيا في الواقع الجماهيري وليس في الارضية والادبيات، فلنناك لا محالة ضرورة تجميع نعت الشعارات المركزية مقابل شعارات مركزية أخرى... ان الخبرة الثورية لنا وغيرنا في الشحوت تعلمنا ان الجماهير تدرك اهمية السلسلة في تحركها الاجتماعي والسياسي عبر مسائل نغالية عملية أخرى غير المسائل التي يعي بها المثقف هذه الحقيقة، فاذا كان المثقف يهل الى هذا عبر محاكمة عقلية نظرية فان الجماهير تهل الى نفس النتيجة عبر محاكمة نغالية عملية ديمقراطية في جملها تتحول في نقطة ما الى ممارسة ثورية شاملة، وان الحدود الغاملة بين المطالب التاكيدية والمطالب الاستراتيجية عندما تستمد من الواقع النضالي الجماهيري حدودا مؤقتة نسبية متحركة... ولكنها يفتق النظر الواقعية حدود ضرورية حاسمة في العمل الثوري... قال الفيتناميون عن تجربتهم الاملاسية لولاها ما جاءت مراحل النضال الثوري الاخرى، ولما كانت بالآخرى قيادتهم، ونقول نحن وراءهم... بحدود ضوئي عنمار هذه المرحلة المماثلة سوف تتأخر وتتغير ثورتنا الديمقراطية الوطنية ولكن بالتأكيد لن تكون نحن في صفوفها الامامية فبالأحرى قيادتها. ولهذا نعتبر ان البرنامج

الذي سطرته منطلقتنا في مؤتمرها عالم كقاعدة عامة لتحررنا السياسي في نظام العمل التشريعي .. ان ميزة هذا البرنامج في تاريخ منطلقتنا انه ملا الفراغ الدائم في الممارسة البرلمانية بين الاهداف والمبارى الاستراتيجية والوضع الحالي للملموس وانه ايجاد بالتالي الاعتبار للاهمية النفاذ الديمقراطية التي لم يكن تقطع من الوجهة المبدئية ولكن بالدرجة الاولى عبر تحليل لتناقضات الواقع والحركة العمارة الحقيقية في المراحل السابقة. لقد ابرزت في استنتاجاتها السياسية الاهمية الراهنة والحاسمة للنفاذ الديمقراطي .. ولذلك قلنا ونعيد مرة اخرى ان الوضع الراهن لا يتسع لوجودنا التشريعي فحسب بل هو يستوجب كهدف نظامي مكمل في تركيب الملموس والبعد لخلاجات برنامجنا.

3) اين تقع هذه الخطوة الاولى في تطور الحركة في مجموع النفاذ التوري ؟

لقد ركزنا الى حد الاى على مسألة الشرعية في هذا الوضع السياسي الراهني . لاننا اذا قلنا ان مجموع القوى الثورية التي امتلكت جذورا لها في التربة الوطنية كانت اما نتيجة لانتشاق كبير للاهمية في حزب جماهيري تجاوزت الهراء الطبقي او لاثورية واكت طرفا ثوريا وبالتالي وجدنا جاوبا واستعدادا من طرف الحركة الثورية الجماهيرية .. هذه الحقيقة تبدو لنا منطبقة على العديد من التجارب الثورية .. وتأخذ كل اهميتها في تفسير احد الاسباب الرئيسية في الازمة التي عايننا منها كمنظمة ثورية .. وبالتأكيد فان الجانب الآخر من هذه الاسباب تكشفه لنا اخطاؤنا السياسية وضعف خبرتنا الثورية . لم تكن هذه الحقيقة خافية علينا كمفهمة بل عبرنا عليها مرارا بقولنا ونحن بعد التفتيش عن اسباب الازمة . اننا لم تكن وليدنا لانتشاق عمودي في طرد الحركة الديمقراطية وبلا حتى منها الاتحاد الوطني كحزب جماهيري له امتدادات جماهيرية كثيفة انذاك . ولقد كنا نراهن او بالأجمع نرى خطأ الفرق الذي ولدنا وفيه اذ هورت ادبياتنا وقتها هذا الفرق كانه مرحلة ثورية ناجحة وكما لهذا التقدير الى طي نتائج سياسية كبيرة وسلبية على ممارستنا في جميع ابعدها وتما ان ايضا نوعا ما يحمل رهاننا على امكانية تجاوز عزلتنا عبر توسع وتقديم مبادرات الجماهير الثورية .. (الآن تأخر هذا المدد (الرهان) كان يلهم مرارا توقعاتنا وخططنا ويفجر باستمرار ازمنا الداخلية ويجعلنا وجهنا لوجه مع تناقضات العزلة .. ومع اجل تجاوز ازمة العزلة خطت منطلقتنا والبيار عموما مجموعة من الخطط صاحبها دائما مزاج عنيف جدا خلفنا ومع الفرق الاخرى من صلب تامة .. وهذه الخطط معروفة لدينا اليوم . وحيلتها الهزيلة او السلبية في بعض الاحيان معروفة طي الاخرى . ويمكن القول بعد هذا التاريخ ان كل منا لم يتقدم من الوضع جانبا واحدا من الازمة ، لكننا جميعا لم نرق الى حل المتشكل والذي كان في الحقيقة يكمن في هلفوى الخط السياسي الذي حملناه وارادناه ان يكون جماهريا بكل هذه الخطط التي حاولت ان تعالج " ازمة العزلة " ونظرت لما نت صنعها اعطت في النهاية حيلة من المقترحات التقنية لكنها حافظت في الجوهر على خط ارادي انعزالي يماروي وما لم يلمح العطف في بنية الخط السياسي ما كان ممكنا على الاطلاق تجاوز ازمة العزلة .. لقد تلمست وثيقة الاطر تعني قبطاننا السياسية وبالأخص عزولتنا كحسب في المثقفين عن الحركة الجماهيرية ولكنها اعطت حلولاً تفوقية على القعيد التنظيمي وبيروية مغامرة على اللعيد السياسي .. وتلمست " خطة عمل " انسياننا في العمل الطلاي وارادتنا التركيز والتوجه الى الطبقة العاملة . وكنتفت عن صف دعوى خصا في تكوينها الحديث الذي ما شأنه ان يسهل اندماجانها ، لكنها اعطت في الحيلة حلولاً تقنية تنظيمية ارادية تلخص في عبارة " التوجه " بينما حافظنا على منطوراتنا السياسية والادبولوجية كما هي . ولم تكن التوجهات المعارفة لهذه الخطط والتي كانت عند " الى الامام " او عندنا يا حسن من التي ذكرناها من حيث الحدود .. ان الخطوة الكبيرة التي انجزتها منطلقتنا عبر مراجعاتها النقدية المتتجدة هي بالسطر انما عالجنا الداء في مولده الحقيقي اي في البنية الادبولوجية والسياسة للبيار . فاني تقع مسألة الشرعية من هذا التطور وما دورها في معالجة مسألة العزلة ؟ اننا نلاحظ من تجربتنا انما انه بالرغم من تلصيح مسار " خطة عمل " لازلنا نذور عمليا في ذلك ضاقت المثقفين وكاننا نعيد دورة جد عفوية وطبيعية ونلاحظ اكثر من هذا . ففي هذه العنة نفسها التي تتدو اكثر استعدادا لتقبل افكارنا واتجاهنا وتنظيمنا تنتقل ظاهرة التماطح بنسب لا يستهان بها . واذا تمنعنا قليلا في اسباب هذه الظاهرة فنجد حتما وراها ضعف الاستعداد الجماهيري الذي اذا لم يتطلب مستوى محينا من الحركة النفاذية الجماهيرية ، فهو يتطلب على الأقل منا ضامها هريا او مزاجا شعبيا مهيا لهذا المستوى من النفاذ .. ونحن نعلم ان مزاج الجماهير ونفسيتها قد يكون احيانا من العوائل الحاسمة في نجاح او فشل اسلوب نظامي معين .. فجميع ان العمل السري يستوعب دائما قلة من المناهدين هم طلعة الجماهير .. الا ان هذه الطليعة لا يمكن الا ان توجد وتنمو وتندمج بالحركة الجماهيرية اذا كان مستوى استعداد الجماهير لا .. تذاك .. ثم ان خيرة وتقاليد جماهيرنا في العمل السري وفي الميدان التنظيمي عموما سواء في النفاذ الوطني او في المرحلة الحديثة تكاد تكون شبيهة منخدمة . ولعل هذا من احد الاسباب الذي يفسر المعطلة التنظيمية التي تعاني منها مجموع التنظيمات الديمقراطية ولويتنارت فيما بينها . وفي المرحلة فان العمل التشريعي الذي يبدو وفي هذه الظروف وكأنه ضرورة مطلقة سيعطينا وبسهولة اكبر في الاتكال بالجماهير وفي التجاوب مع استعداداتها الحقيقية مع ان نكسر الدائرة التي حوهرنا فيها الى حد الان حتى في امكانياتنا وتنظيمنا في شروط مؤاتية نحو الجماهير الكادمة .. هناك حقيقة صارخة تعجز خلاعاتنا السابقة ان العديد من المناهدين وخاصة الكادحين رغم تعاطفهم معنا او امكانية انضمامهم الينا يفلتون في الشروط الراهنة الانضمام الى القوى الديمقراطية الاخرى فقط لان اسلوبنا في العمل لا ينسجم مع استعداداتهم ولا يتطابق

مع لها ماتهم النفاية في الساعة الواهنة . هذه الحقيقة الواقعة يجب ان تحسب لها كل الحساب ما دام انه
خفيه لا يسمع بامتنانية فرز اعلى داخل القوي الديمقراطية نفسها... انا نذهب باستنتاجنا الى ابعاد
من هذه الحدود ، ذلك اننا نعتبر ان الانحراط في العمل الشرعي مستقلا هو فرحة تاريخية نادرة لرحم
الله التي لا زالت اهل نشأتنا وولادتنا كاقليات من المثقفين معزولة في الساحة الجماهيرية أكثر
من الواقع .. بهذا المعنى سنكون قد افترضنا الشروط الضرورية لا نجاز ما تجزيت عن الجازة وثيقة الاطر
و"خطة عمل" . وانا الان في مرحلة التحاور العملي وليس النظري أو السياسي لهاتين الوثيقتين .

مرة أخرى يطرح علينا السؤال التقليدي : ألا يعني هذا في نهاية المطاف اننا سنسحب
منظمة صغيرة من طراز الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية ؟ فنقول بكل صراحة ان التطور
الفكري لمنظمتنا و خبرتنا النفاية التي اكتسبناها من التجربة الطويلة نسبيا قد دخلتنا الى حد
بعيد من التطورات الدوعمانية الطباقية والتي كانت منتشرة في صفوفنا . اننا اليوم على قناعة كاملة
بان منظمتنا استطاعت من خلال ضرورة طويلة ان تتماشى مع عملية انفع الكفاح الشعبي
الطبقي ومع جهة ثانية مع قدرة الفعائل الثورية على الاصلك بالحلقة المركزية في كل مرحلة من مراحل
تطور هذا الكفاح الشعبي . وفي هذه الضرورة لسنا كما أكدنا مرارا وتكرارا فليلا من فعاثل المرحلة
الديمقراطية الثورية .. فليل له شروط تكونه التاريخية وله سماته الاريدولوجية والسياسية والتطبيقية
وله بالتالي مكلاته ودوره في عملية بناء الكتل الجماهيرية التاريخية التي عليها تقع عملية الثورة
والتي في احاسائها يتبلور الحزب الثوري . ومجرد تفحصنا للخصائص النسوية اليوم يؤكد هذه الخلاصة

1- اليسار حركة عريضة من المثقفين .. حركة مستمرة ومستقلة عن كل شروط الازمة بحركة
الجنسها حاملة من الحماثل والظروف فعا بلاشك العجز العميق للحركة الديمقراطية السابقة عنها ..
ولهذا اليسار يعين مرحليا فترة من التخمير والتناقض والفرز .. فترة لم يستفد بعد كل امكانياتها
ولم تتشكل بعد كل ملامحها الاخرى .

2- الاتحاد الاشتراكي تجمع وطني ديمقراطي عكك تعاطف الشارع الجماهير ويثقل نوعا من الاستمرارية
التاريخية للحركة الوطنية .. فكل نقطة هي في آن واحد نقطة ضعفه بلغته كتجمع وتالف بين عدة
فئات وايدولوجيات وخطوط .. فعمل تناقضاته تلك غير قادرة على قيادة العملية الثورية الى المدى
البعيد .

3- التقدم والاشتراكية حزب صغير لا زال يعاني لشروط تاريخية من أزمة انفصال عميقة عن الجماهير
الكادحة ، ويتطور بالخطوى في فئات معينة من البرجوازية الفكرية التي ميزتها انفاذات عقلية
ومزاج تفوقراطي .
هذه الخصائص البنوية المنبصرة في شروط التطور الحالي للفرع الطبقي تبين لنا ايضا الدور التاريخي
الذي يمكن ان نطلع به في مسيرة بلورة الكتل الجماهيرية والحزب الثوري .. ان لنا بعض السمات
الخصوية الهامة التي يمكن ان نستثمرها للقيام بهذا الدور :

أولا : استنفاد عملية الفرز داخل اليسار الى نهايتها القصوى ، وتوجيه طاقاته الثورية نحو
الجماهير الكادحة .
ثانيا : وحدة ايدولوجية وسياسية وتنظيمية قادرة في هذا الوضع على الفحل الاجمالي في تناقضات
الاتحاد الاشتراكي سيقه ملدرا اساسا لكل تقدم مفيد في المرحلة الثورية .
ثالثا : دمج النظرية الماركسية باستمرارية المرحلة الوطنية (هذا لا يعني بالطبع عزل حزب التقدم) .
هذه المهام لم نلطفها من خيالنا . انما بالفطريات نملكها ككفي ان نعها ونحن
استثمارها ضمن خطة سياسية رشيدة وبلاخفي ضمن فهدى تاريخي للفرع الطبقي عموما
ولعلنة بناء الحزب الثوري خلوها ، لكننا في كل الأحوال لن نستطيع استثمارها ما لم نخرق
حاجز المشروعية ..

4- ما هي سمات ومهام فترة الانتقال ؟

تطبيقا تدعينا لهذا التوجه ، قررت منظمتنا مجموعة من الاجراءات الفورية وحددت بعض المهام
الفورية التي علينا انجازها في الفترة القريبة :

- أولا : كاجراءات فورية :
- * دخول كل الرفاق المتابعين والحكوميين في الخارج ...
 - * تقوية ملاحيات ..
 - * تجميع عمل المنظمة السري ..
- ثانيا : ومهام ضرورية في الفترة القريبة :
- * اجراء حوار واسع مع اوسع كوادر اليسار بهدف كسبهم لخطنا ومنظمتنا ..
 - * تقوية دور الجريدة ، بتثريتها وفتحها ومستواها السياسي والدعائي ..
 - * استكمال مهمة البرنامج تم وضع الصياغة النهائية لبرنامجنا العام .
 - * توسيع تيارنا الديمقراطي في القطاعات الجماهيرية الاخرى .

ومن مجموع هذه النقط زنى من الفروري الجود وهذه واحدة منها نظراً لأهميتها القوي لما قد
تشهره من أسئلة وهي النقطة الثالثة بتجسيد عمل المنظمة السري تمهيداً لنقلنا من أجل
الشرعية وتطوير وضعنا الراسي الذي هو أقرب إلى وضعية "طوليري" منه إلى منظمة سرية ممنوعة،
قررت الهيئات المركزية تخميد كل تحرك جماهيري وبأى شكل من الأشكال باسم المنظمة السرية ومع
توسيع وتنويع كل أشكال تحركها الجماهيري. وهذا يعني أي هياكل المنظمة تستمر في عملها
التنظيمي الداخلي كما كانت في السابق، لكننا سنكف عن التحرك خارجياً بالأساليب والأشكال
السرية. وستكتفي جماهيرنا بالوسائل الدعائية والتنظيمية والتعبوية الشرعية التي نملكها
أوالتي سنعمل على امتلاكها

إن موقفنا هذا ليس بأجراء مؤقت وحسب بل هو تصور عام لاسلوب عملنا في كل
المرحلة المقبلة وفي ظل العمل الشرعي الكامل. ومع أنه الثوري في البلدان التي يستقبل فيها تيار
الديمقراطية الحقيقية لأسباب اجتماعية وسياسية لا يتقلون عن بحث انتقال العمل السري حتى ولو كانت تنظيمات
تعمل في الشرعية. إلا أننا نفضل تمييزاً جاداً بين أسلوبنا الأول وهو ما نسميه بالازدواجية التنظيمية
و"السياسية" وهو ما نحن فيه على طول الخط. والثاني وهي الاجراءات التنظيمية الاحتياطية التي
يستخدمها التنظيم في مواجهة حملات القمع المحتملة.

إن العمل الشرعي في الأسلوب الأول عمل موازي وتناوبي بالنسبة للعمل السري. ومن البرهني
أن هذه الطريقة في العمل تفرضها شروط المرحلة السياسية واختيارات التنظيم التكتيكية والاستراتيجية
في ارتباطها مع واقع الحركة الجماهيرية ومع مقدار الهامات الشرعية المسموح به. ومع الأهداف السياسية
التي يستعملها التنظيم في المرحلة نفسها ولا عن مقدار الهامات الذي يمكن أن نستفيد منه ولا عن
واقع الحركة الجماهيرية النفاذي في هذه الفترة.

إننا لن نكون بحاجة إلى تنظيم سري موازي إذ لدينا في المرحلة أهداف سياسية أخرى موازية
أو فوق الأهداف الديمقراطية عينها التي حددناها في برنامنا السياسي المرحلي. كما أننا لن نكون
بحاجة إلى عمل التنظيم السري ليمتثل ما يعجز عن عمله التنظيم الشرعي حسب الليفة اللبنيمة
في التجربة الروسية حيث يقوم التنظيم الشرعي في حقل الدعابة والتربوي دوراً. وبشكل التنظيم
السري باووم... الخ. إن طبيعة العمل الديمقراطي الذي نمارسه في هذه الكفظة والذي يشكل خاصيتها
كما أسلفنا القول وتقدرنا لأهمية الهامات الليبرالي المسموح به في ظل الأوضاع الراهنة وحتى في
احتمالات تطورها سيسمح لنا بالاستنتاج بأن إمكانية العمل الدعائي والتربوي واسعة دون
الحاجة إلى هذا التكتيك المزدهر ولو في ظل شروط المواجهة وحملات القمع الممكنة... وهذا لا يعني أننا لا
نتصور إطلاقاً إمكانية العودة إلى العمل السري إذا فرضته علينا شروط أخرى وبالاحتمال منها حملات
قمع جديدة استهدفت القضاء علينا وإزالة الطابع الشرعي علينا أو إزالة الطابع شبه الشرعي المسموح
به حتى الآن. ولكننا نعتقد أن هذا الاحتمال لا يحتاج في كل الأحوال إلى فترة من الزمان علينا أن
نستغلها إلى أقصى درجة. ومعنا قنوت في تعسف وجودنا في صفوف الجماهير التي هي المنبع الأول
والأخير لاستمرارنا. وسيكون علينا بالضرورة تمسكاً بهذه الشروط إن اتخذ في الوقت المناسب
الاجراءات التنظيمية الاحتياطية الكفيلة بهما الحد الأدنى من الاستمرارية للمنظمة في حالة قمعها
لحملات الاعتقالات... إن ملامح مرحلة جديدة ونوعية ترتسم أمامنا. فالهياكل القيادية للمنظمة
ستتجهل في وقت وجيز إلى الداخل بكل ما يتبعه ذلك من نتائج تنظيمية. ومن سرعة في المبادرة
ومن انعكاس على اهتمامات المنظمة على قدمتها بالحركة الجماهيرية، وهي بالاطمئنان إلى مجموعة من
الكواكب التي سيخرج عنها من السخ أو التي خارج والتي سنطعم بها تنظيمنا في مجالات نشاطاته.

ثم إننا نطلق سياسياً من وضعية شبه شرعية "طوليري" كسبباً غير سلوكنا السياسي في
المرحلة الأخيرة... ومن المبادرات التي امتدنا عليها في المجال الجماهيري والعامي... إن هذا الوضع
سيعادنا كثيراً في التحول إلى العمل الشرعي وحتى ولو تأخر هذا التحول للعمل الشرعي الكامل فهو على كل حال
يقطينا مجالاً واسعاً لتعزيز نفوذ المنظمة في قطاعات جماهيرية متعددة ويسمح لنا بشروط أفضل في العمل.
ثم إن هذا الوضع يسمح لنا أيضاً بانترام زمام المبادرة داخل الحركة الماركسية واستقطاب أفضل الجماهير
وامكانياتها ويسمح لنا بإجاز مهمة البرنامج في شروط أفضل من ناحية الأثر ومن ناحية الموقع السياسي
والتنظيمي الذي نتحرك منه. إن اللعوبة الكبرى التي ستواجهنا هي ضعف إمكانياتنا الذاتية بالمقارنة مع
ما يستطلبه العمل المشهور وذلك من طاقات ومن تنوع في الكفاءات خاصة إذا وقف منا تيار الحركة الماركسية
ومعظم كوادرها على الأضيق موقفاً سلبياً ولو لمرحلة، لذلك فإن إقناع كوادرها ومحاولة كسب التأييد
لقائمه هي من أهم المهام المطروحة علينا وأهمها، كذلك مع الفروري في هذه الحالة تكون الفرق الأتباع
على الرخلة القانونية محمداً بعناية فراعين في ذلك أفضل الشروط من حيث الوضعية الذاتية واستعدادات
تيارنا الجماهيري. ولا يفوتنا هنا أن نجعل حاجتنا الكبرى التي ستزداد إلى دعم القوى الديمقراطية العربية
والعالمية وإلى السلوك الدقيق والابحائي الذي يجب أن نتعامل به مع القوى الديمقراطية المغربية في فترة الانتقال
ذلك أن ملتصقنا كل الملحة أن نقلل من حجم اللعوبات كل ما أمكن. ولدينا من المستبعد أن يتغير توجهنا
هذا لدى القوى الديمقراطية مجموعة من ردود الفعل السلبية التي علينا أن لا ننساق معها وأن نحسن
تبريدها وتجنبها مؤكدين دائماً على الرخصة في النفاذ.

هذا باختصار ما نود التأكيد عليه في هذه النقطة. وقد تركنا الباقي للقائش الشفوي أما لوضوحه
وأما لأنه يدغدغ من التفاصيل العملية التي لا حاجة لنا بها في هذا التعميم.